ترجمـــــــــــــــات |
مـن العـدد ١١ | ذي الحجة | كانون الاول | ٢٠٠٩

عـــــــــراق المالكي بين انتخابين

للكاتبين / دانيـال سـيروير ، سـام باركر معهد السـلام الامريكـــــــي واشنطـــــــــــــــن

ترجمـــــــــــة : المعهد العراقي للحوار

عراق المالكي بين انتخابين

للكاتبين / دانيـــــال سيرويـر
سام باركر معهد الســـــــلام
الامريكي .واشنطن

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

في الاجتماعات التي عُقدت في بغداد في أيار ٢٠٠٩، سعى كبار القادة العراقيين إلى تفسير نتائج انتخابات المحافظات التي تمت في كانون الثاني الماضي، وأعربوا عن قلقهم إزاء تراجع الوضع الأمني، وقلقهم إزاء الضغط المالي الهائل الذي تواجهه الحكومة العراقية، الذي نجم عن تدنّي أسعار النفط، وتوقّعهم الممزوج بالرغبة بأن تُعقد الانتخابات الوطنية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٠.

بمثل هذه الرغبة ما يقارب من ٢٠ حزبًا وجهة سياسية، بضمنهم القادة في مجلس النواب، أعضاء هيئة الرئاسة، وكبار المسؤولين في الحكومة العراقية.

الانتخابات، الانتخابات

تتركز السجالات السياسية في بغداد على الانتخابات: تحليل نتائج انتخابات المحافظات التي تمت في كانون الثاني الماضي، والتكهنات حول الانتخابات الوطنية المقبلة، وإمكانية تشكيل الائتلافات، سواء قبل أو بعد الانتخابات. هناك أصوات تدّعي حدوث حالات محدودة من التزوير هنا وهناك تمت في انتخابات المحافظات، في المقام الأول ضمن المنافسة السياسية التي شهدتها مكاتب المفوضية العليا للانتخابات في المحافظات، إضافة إلى ورود

شكاوى من عدم جاهزية سجلات الناخبين، وإساءة استخدام السلطة من قبل المالكي.

وعلى وجه العموم، وعلى كل حال، يعتقد القادة العراقيون أن العملية كانت في سياقها العام شفافة ونزيهة - وإن كانت جميع الأطراف غير راضية تمام الرضا - والتوقع بأن تتم الانتخابات الوطنية القادمة على نفس المنوال. لذلك فهم يخططون ويضعون الاستراتيجيات وفقًا لذلك.

إن الانتخابات المحلية زادت من الوعي الخاص بأهمية التنظيم الحزبي وتشكيل ائتلافات متماسكة قبل موعد الانتخاب. العديد من الباحثين أشاروا إلى النسبة المرتفعة «للأصوات الضائعة» في الانتخابات المحلية، والناجمة عن التباعد بين الأحزاب العراقية. هذه الأصوات هي للأحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين الذين لم يحققوا الحد الأدنى من الأصوات للحصول على مقعد، لذلك تبقى غير ممثلة. وقد بلغ الرقم (الذي أكده محللون مستقلون تابعون لمعهد السلام الأمريكي) ٣٠٪. بالمقارنة مع عدد الأصوات الإجمالي - على المستوى الوطني - الذي حصلت عليه قائمة «ائتلاف دولة القانون» والذي بلغ ١٩٪ من الأصوات، فبإمكان هذا الحجم من الأصوات الضائعة أن يُستغل لصالح مجموعة من الأحزاب لو تآلفت فيما بينها، أو لإنشاء حزب جديد، فالأصوات المستقلة يمكن أن تنشأ إذا ما تم التثقيف والتدريب السليم.

ونفس الأمر ينطبق إذا ما قلنا إن ٥٠٪ من السكان لم يشاركوا في الانتخابات. هذه الأصوات غير المشاركة تبقى مقياسًا لعدم اليقين لأي محاولة لتحديد اتجاه السياسات الوطنية من نتائج الانتخابات المحلية، مع وجود نسبة كبيرة غير مبالية من الناخبين.

بالرغم من اتفاق الجميع على أن جهود الإطاحة برئيس الوزراء نوري المالكي

في مجلس النواب قبل الانتخابات الوطنية هي غير موفقة، فمنافِسوه يخشون من أن هذا ربما يجعل منه شهيدًا. إن هؤلاء الراغبين في تحميله مسؤولية فشل الحكومة في تقديم الخدمات الضرورية وتحسين الاقتصاد العراقي، لن يكونوا قادرين على فعل ذلك إذا كان خارج السلطة، وأكثر من ذلك، من غير المتوقع أن تتمكن المجاميع السياسية من طرح مرشح بديل يحظى بأغلبية أصوات أعضاء مجلس النواب. لذلك فهم سيستمرون في إيجاد محاولات لتوجيه ضربات تكتيكية ضد المالكي وتهميش صورته، ولن يحدث أي إعادة ترتيب للمشهد السياسي العراقي، وربما يحدث هذا الترتيب إبّان الانتخابات الوطنية.

المالكي باعتباره «النقطة المحورية»

من الواضح أن رئيس الوزراء نوري المالكي برز باعتباره عنصرًا مهيمنًا في السياسة العراقية. فقد أصبح رئيس الوزراء بمثابة «النقطة المحورية». جميع الأطراف السياسية العراقية والقادة يمكن فهمهم من درجة قربهم منه. وأي موقف سياسي تجاه المالكي سيكون أول موضوع يتم مناقشته. أولئك الذين يسعون إلى تحدي المالكي في مسعاه لترسيخ سلطته، نجدهم طامحين إلى التحالف مع المالكي في الانتخابات القادمة، وأولئك الذين هم مراوحون ضمن هذا الخط، ينتظرون ليتعرفوا على ما يمكن أن يكسبوه إذا ما تحالفوا مع أو ضد المالكي، والاتجاه السياسي الذي سيتحرك به المالكي قبل أن يلتزموا معه.

وأكثر من ذلك، أبرز القضايا السياسية في يومنا الراهن، بدءًا من انتخاب رئيس لمجلس النواب، وإمكانية اختزال منصب مستشار الأمن القومي، إلى الارتفاع الأخير في معدلات العنف، قد نوقشت وتم تقييمها أولًا وقبل كل شيء في قدرتها على تقوية أو إضعاف المالكي.

إن هيمنة المالكي ربما تكون مفاجئة إذا ما عرفنا أن السبب الرئيس وراء اختياره رئيسًا للوزراء عام ٢٠٠٦ كونه ضعيفًا. حزب الدعوة الذي ينتمي إليه المالكي عاد إلى العراق في ٢٠٠٣ بعد أن كان ضعيفًا ومجزأً في المنفى، دون قاعدة شعبية، ودون ميليشيا. وعند انتخاب المالكي، نجد أن الائتلاف العراقي الموحد، التحالف الذي يجمع كل الأحزاب الشيعية، تجزأ بشكل كبير، لاسيما بين المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والصدريين. برز المالكي باعتباره شخصية حل وسط مقبولة من الطرفين، وتولى مقاليد السلطة بوصفه شخصية غير معروفة إلى حد كبير سواء في العراق أو في الغرب. العديد من الشخصيات العليا في الائتلاف الحاكم الذي ينتمي إليه المالكي لها سلطة ونفوذ أكبر مما لديه. تمّ النظر إلى المالكي في مطلع ولايته كرئيس وزراء باعتباره إمّا غير راغب أو ضعيف جدًا في اتخاذ موقف ضد الميليشيات وفي تأسيس حالة الأمن. واستنادًا إلى الوضع المؤلم، والخلل الكبير في شرعية الحكومة العراقية، والتشكيل الجديد غير المدرّب لأجهزة الأمن العراقية، اعتبر العديد من المحللين أنه من غير الواقعي أن يتحول المالكي إلى قائد قوي.

إن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة التي تزامنت مع انتشار مزيد من الجنود والتحسن الدراماتيكي في الأمن في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ قد غيرت المعادلة. ركزت الاستراتيجية الأمريكية عام ٢٠٠٦ بشكل أساسي على نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات الأمنية العراقية، وأصبح واضحًا أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة أخذت تتولى مسؤولية تدمير أعداء المالكي - كتنظيم القاعدة في العراق، المسلحين المتشددين من السنّة، والميليشيات الشيعية. هذا أدى إلى ترجيح كفة الميزان لصالح الدولة ومنح المالكي المصداقية للعمل بحسم. على مدى عام ٢٠٠٨، اتخذ المالكي موقفًا متصلبًا إزاء الميليشيات في البصرة، ومدينة الصدر، وأينما وجدوا في أي مكان آخر. استمرت العمليات

التي تعزز من المكاسب السياسية للمالكي وتزيد من الميل الشعبي لشخصه. بإنشاء الدولة لنفسها وكسبها شرعية واسعة - ويمكن القول للمرة الأولى في العراق بعد ٢٠٠٣ - اغتنم المالكي الفرصة وعرف نفسه بأنه لا غنى عنه، باعتباره مؤسس الدولة والمتحدث باسمها. نجح رئيس الوزراء في جعل المكاسب الأمنية في السنتين الماضيتين تضاف إلى رصيده السياسي.

ولأجل زيادة حجم هذا التأثير - ولأجل أن يكون وحده في القمة - نأى المالكي بنفسه عن شركائه في الائتلاف الحاكم (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، الحزب الإسلامي العراقي، والكُرد) واصفًا إياهم بأنهم عقبات أمام وحدة وسلامة العراق.

وفي الوقت نفسه، فتح المالكي الأبواب أمام أعداء الأمس، بضمنهم أحزاب التيار السني مثل جبهة الحوار التي يتزعمها صالح المطلك، تكتل الحدباء المنبثق مؤخرًا في الموصل، حركة الصحوة التي يتزعمها أحمد أبو ريشة في الأنبار، وأفيد عن علاقته حتى مع البعثيين الموجودين في المنفى.

جعل رئيس الوزراء نفسه مثلثًا محوريًا في مركز المشهد السياسي العراقي، هادفًا بذلك إلى أن يظهر نفسه عنصرًا لا غنى عنه في تصورات ما بعد الانتخابات بالنسبة للائتلاف الحاكم، ومانحًا نفسه أكبر قدر من المرونة بحيث يستجيب للتحديات التي قد تطرأ، لاسيما أنه لا يمكن التنبؤ بالرياح السياسية في العراق.

التكهنات الكثيرة حول نوع التحالف الانتخابي الذي سوف يتم اختياره في الانتخابات الوطنية - البقاء ضمن الائتلاف العراقي الموحد، التحالف مع قوى سنية رئيسية، أو المضي لوحده، أو نوع آخر - لكن حتى هذه اللحظة نراه يرتب أوراقه ليقترب من الخيار الذي يحبذه مع الإبقاء على خياراته مفتوحة لأطول مدة ممكنة.

المشهد السياسي

• الحزب الإسلامي العراقي

بقي الحزب الإسلامي العراقي في قمة الأحزاب السياسية السنية، حائزًا على أكبر عدد من المقاعد التي كسبها أي حزب سني آخر في الانتخابات المحلية. خلال السنوات الأخيرة الماضية، تطور المجتمع السياسي السني، لاسيما منذ الصحوة عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حيث بدأت الطبقة الناشئة من القادة بالتطلع إلى المشاركة بنشاط في العملية السياسية. ويبدو أن نجاح الحزب الإسلامي جاء إلى حد كبير نتيجة للتجنيد واسع النطاق لهذه الفعاليات السياسية الجديدة. بينما كان الحزب الإسلامي حزب منفى يفتقر إلى قاعدة عام ٢٠٠٥، يبدو أنه أمضى أربع سنوات في معالجة هذا القصور، إضافة إلى أنه - على عكس ما فعله حزب المالكي - أصبح فاعلًا سياسيًا حقيقيًا يدعمه سكان البلد.

أصبح الحزب الإسلامي العراقي أبرز من يطالب بتقليل تركّز الصلاحيات في الدولة في يد المالكي. اتهم قادة الحزب الإسلامي وكوادره المالكي بسعيه لتحجيم مؤسسات الحكومة العراقية، لاسيما العناصر المدنية في الجهاز الأمني، ووزارتي الدفاع والداخلية، اللتين تمارسان سلطة شخصية رقابية كاملة على جميع القرارات الأمنية. وأكثر من ذلك، ينادي الحزب الإسلامي بأن يكون مجلس الوزراء على الجانب إلى أبعد حد ممكن، بالرغم من أن كل السياسات الرئيسية لصنع القرار مركزة بيد رئيس الوزراء. عزى أحد أعضاء الحزب تراخي الحزب الإسلامي العراقي في دعمه لاتفاقية سحب القوات (SOFA) (ثم الدعوة إلى إجراء استفتاء شعبي عليها) إلى أن هذه الاتفاقية تعطي صلاحيات واسعة للمالكي. أشار هذا العضو أيضًا إلى أن السرعة النسبية لانسحاب القوات الأمريكية، والقدر الكبير من السيطرة

على العمليات الأمنية المشتركة الممنوحة لقوات الأمن العراقية أثناء وجود القوات الأمريكية، سيسمح للمالكي بإغلاق النظام السياسي العراقي والقضاء على المنافسين المحتملين والمؤسسات الحكومية التي تحد من سلطته.

إن أولى أولويات الحزب الإسلامي العراقي هي تعزيز المؤسسات وإيجاد مركز قوة بديل لما هو موجود لدى رئيس الوزراء.

إن انتخاب القيادي في الحزب الإسلامي (أياد السامرائي) لمنصب رئيس مجلس النواب قد فُسِّر على أنه تصويت ضد المالكي (ورُحب به من معظم الأطراف عدا الدعوة). الحزب الإسلامي العراقي، والآخرون المستاؤون من زيادة المالكي لسيطرته، يعقدون الآمال على السامرائي وقدرته على الارتقاء بمجلس النواب ليكون مؤسسة قابلة للحياة، يستطيع في الوقت نفسه أن يتحدى رئيس الوزراء ويوفر قدرًا من التوازن. أهم أولويات السامرائي هي زيادة دور مجلس النواب في ممارسة اختصاصه بمراقبة الحكومة، لاسيما في التعيين والفصل، نظرًا لتفشي الطائفية والمحسوبية والمحاباة في تعيين موظفي الحكومة.

أشار عدد من الباحثين إلى أن نجاح مجلس النواب في التقليل من بعض فقرات موازنة عام ٢٠٠٩، التي تغطي تمويل مجالس الإسناد القبلية (التي يُنظر إليها على أنها تدعم حكومة المالكي وهو بدوره يدعمها)، و٦٥ مليون دولار مخصصة لتمويل المصالحة (التي يتوقع بأنها سوف تُصرف لاستمالة وتهميش البعثيين المعارضين لحكومة المالكي). بالإضافة إلى تعزيز دور البرلمان، استمر الحزب الإسلامي العراقي في المطالبة بتعديل الدستور بما يضمن زيادة قوة الرئاسة في العراق، لأجل تحجيم هيمنة رئاسة الوزراء.

السُّنّة من غير الحزب الإسلامي

بمعزل عن الحزب الإسلامي، والذي لا يزال حتى الآن الحزب الأقوى والأكثر

تماسكًا من بين الأطراف السنية، ظلّت البيئة السياسية السنية متقلبة. العديد من الأفراد والكيانات السياسية حديثة العهد ضمن التوافق - التحالف الذي أنشأه الحزب الإسلامي قبل أربع سنوات - تبتعد بسبب استيائهم من الحزب الإسلامي العراقي. هذه المجاميع السنية، على وجه العموم، أكثر قومية وتشدّدًا في خطابها من الحزب الإسلامي العراقي، شاكية من طبيعة الحزب الإسلامي وتحالفه الذي يظهر أحيانًا مع المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والدعوة باعتبارهم أحزابًا إسلامية. لكن بقي العلمانيون غير منظمين إلى حد كبير ويفتقرون إلى قيادة ورسالة تجمعهم أو توحدهم.

التشكيل الجديد لهذه المجموعة من الأحزاب يُعرف باسم تجمّع المشروع الوطني العراقي، والذي احتل المرتبة الثانية بعد الحزب الإسلامي في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة. هذا التجمع المؤلف من ١٥ حزبًا يضم صالح المطلك من حزب الحوار، مجاميع الصحوة (التي يقودها القيادي السابق في الجيش الإسلامي أبو عزام التميمي)، ومجموعة أحزاب منوعة انشقت عن جبهة التوافق، بضمنها مجلس الحوار الوطني الذي يتزعمه خلف العليان، وتجمع المستقبل الوطني الذي يتزعمه ظافر العاني. صرّح قادة المشروع الوطني بأن التحالف هو وسيلة لإيجاد تجمع مؤثر من حيث العدد في الانتخابات المحلية، ولا يتوقع أحد استمرار هذا التجمع في الانتخابات الوطنية القادمة.

اثنتان من القوى المهيمنة تبدوان في طريقهما إلى الظهور من هذا المزيج من الأحزاب السنية. صالح المطلك عن «الحوار» طالب بحصة الأسد (إن لم يكن بكامل الحصة) في إدارة نجاح المشروع الوطني في الانتخابات المحلية، ويبدو أن أعضاء التجمع يحظون باهتمام عالٍ من قبل الإعلام الذي ينجذب نحو الحوار.

المالكي يبدو منفتحًا على المطلك، وكلاهما يريد الاستفادة من الآخر - المالكي بسبب تأكيده الاستعداد للتحالف مع الأحزاب السنية القومية المتشددة، وبسبب هذا الانفتاح نجد أن المطلك يرغب بالتحالف معه كونه باحثًا عن دور يشارك فيه في الائتلاف الحكومي. لذلك، في نهاية المطاف، فإن التحالف بين الاثنين - رغم كونه مطروحًا قبل الانتخابات - من غير المرجح أن يتحقق لأنه مجرد موجة عابرة.

القوة المهيمنة الأخرى من بين السنة هي التحالف المضيّ قُدمًا بين العضو السابق في الحزب الإسلامي العراقي ظافر العاني وبين نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي ذو الشخصية الكاريزمية. الأخير هو مدير سابق لمستشفى الفلوجة العام، وقد لعب دورًا محوريًا في التفاوض مع القوات الأمريكية في عمليتَي الفلوجة عام ٢٠٠٤. أصبح لاحقًا وزير الدولة للشؤون الخارجية، وسرعان ما أصبح نائب رئيس الوزراء شاغرًا محل سلام الزوبعي منتصف عام ٢٠٠٨. اجتمعت الآراء، من السنة والشيعة، على أن العيساوي «النجم الصاعد». ولن تمر دون أن يلاحظها أحد في العراق حقيقة أن العيساوي سوف يزور واشنطن الشهر القادم.

أما الحدباء، التجمع المعادي للكرد، والذي حصل على أغلبية مقاعد مجلس محافظة نينوى في الانتخابات المحلية، فقد أصبح واضحًا أنه أسر مخيلة الطبقة السياسية العراقية. الحدباء، وبشكل خاص قائدها ومحافظ المدينة الجديد المنتخب أثيل النجيفي، تُعد قوة سياسية ديناميكية لها زخم يصب في إعادة تشكيل المشهد السياسي العراقي، بالرغم من أن الحدباء تمتاز بشخصية موصلية مميزة (في اسمها، إشارة إلى المئذنة الحدباء المائلة في الموصل). يبدو أن جميع الأطراف تقريبًا - باستثناء الكرد والحزب الإسلامي (الذي وصفته قائمة الحدباء بأنه متواطئ مع الأكراد خلال الانتخابات) - أطلقوا العنان لطموحاتهم بالتحالف مع قائمة الحدباء، ليس فقط بسبب

حيويتهم السياسية، ولكن لضمان نسبة أكبر من الناخبين في الموصل التي تُعد المدينة الثالثة في العراق من حيث عدد السكان. بالمقابل، يرى منتقدو الحدباء أنها تفتقر لأي طموح أو غاية باستثناء معاداة الكرد، وأن نجاحهم ناجم عن الظروف الحالية. أحد أكثر المتحمسين للتحالف مع الحدباء هو المالكي نفسه، حيث اتخذ موقفًا واضحًا في دعم قضية الحدباء ضد البيشمركة، متهمًا إيّاهم بالسيطرة بالقوة على بعض المناطق المتنازع عليها.

• **المجلس الأعلى الإسلامي العراقي**

يحاول المجلس الأعلى الإسلامي في العراق إنقاذ خسارته في انتخابات مجالس المحافظات. وكما أشار أحد الأعضاء: «في هذه المرحلة المبكرة من التجربة السياسية العراقية، لا يمكن للمرء الحديث عن فائزين وخاسرين، ومن الأفضل التفكير بعملية تتصاعد من حيث التنافس وتنطوي على أُطر تتطور تدريجيًا». تحدث أحد كبار القادة عن «مرحلة مراجعة» تتضمن مراجعة البرنامج ووضع وسائل أكثر فعالية لنقل رسالتهم إلى الناخبين.

بالرغم من أن الموضوع لم يُطرح مباشرة من قبل أعضاء المجلس الأعلى، إلا أنه من الواضح أن القضية التي تشغل بالهم هي القلق على صحة قائدهم عبد العزيز الحكيم، والنتائج التي قد تكون في غير صالح وحدة الحزب في حال وفاته. يعتقد العديد من المراقبين السياسيين العراقيين من خارج المجلس الأعلى الإسلامي أن الأخير ربما ينقسم على الأقل إلى كيانين: الأول يجمع القادة القدامى في منظمة بدر مثل هادي العامري وبيان جبر، والآخر يمثل الاتجاه العام في المجلس الأعلى ممثلًا بعمار الحكيم ونائب الرئيس عادل عبد المهدي.

شهدت الانتخابات المحلية تبادل اتهامات ومنافسة حامية بين المالكي والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي. فالمجلس الأعلى ناقد لسياسة المالكي في استخدامه أموال الدولة وأسلوب التعيينات الذي يهدف من خلاله استمالة الأصوات. وكما جاء على لسان أحد قادة المجلس: «من بين القوائم الانتخابية التي تجمع أحزابًا سياسية، نحن جئنا في المركز الأول، لكننا فقدنا قيادتنا في الدولة». قادة الحزب أكدوا سريعًا أنهم لا يتهمون المالكي بالتزوير، لكنه ضخم إنجازاته بحيث أدّى ذلك إلى منحه شعبية مبالغًا فيها.

وعلى الرغم من هذه الانتقادات، ما يزال المجلس الأعلى الإسلامي العراقي راغبًا في التحالف مع المالكي في الانتخابات الوطنية القادمة، وتصعيد الحملة من أجل ضمان بقاء المالكي ضمن الائتلاف العراقي الموحد. اعتقاد المجلس الأعلى بأنه سينجح في ذلك ربما يعكس تفاؤلًا ناتجًا من حصيلة الانتخابات المحلية.

من الواضح للنخبة السياسية العراقية أن أولى أولويات إيران في العراق هي إصلاح الائتلاف العراقي الموحد باعتباره كتلة شيعية (مع مشاركة سنية بسيطة). الفكرة هي أن إيران تستفيد من وجود مجتمع شيعي عراقي موحد، مع السماح بانقسامات داخلية بين أطرافه، ولكن ضمن عملية انتخابية حرة تُحل فيها المشاكل خلف الكواليس، ربما بتوجيه ومشاركة من قم. سواء استطاعت إيران والمجلس الأعلى إقناع المالكي بأنه يحتاج إليهم أكثر مما يحتاجون إليه هو أمر يحتاج إلى الانتظار قليلًا. من المفترض أنه سيطلب منهم ضمان دعم استمراره في منصب رئيس الوزراء قبل الاتفاق على أن يدخل بثقله إلى جانب سائر الأحزاب الشيعية الأخرى.

الكـــــــــــــــــــــــرد

بَقِيَت التوترات بين حكومة إقليم كردستان في أربيل والحكومة المركزية في

بغداد في أوجها.

فالجيش العراقي وقوات البشمركة التابعة لحكومة الإقليم اشتبكا في لعبة القط والفأر في المناطق المتنازع عليها، بما فيها نينوى وكركوك وشمال محافظة ديالى. ومن خلال عملية استنزاف، استعادت قوات الجيش العراقي—but ببطء—المواقع التي كان يسيطر عليها البشمركة منذ نيسان ٢٠٠٣، آخذين بنظر الاعتبار التحدي الاستراتيجي الذي فُرض على البشمركة ومواقعهم.

سبّب هذا الوضع قلقاً بالغاً بين القيادات العسكرية الكردية والأمريكية، لأن ذلك يعني وجود إمكانية لاندلاع العنف بين الجانبين، إذ إن المواجهة بين الجيش العراقي والكرد توفر حيّزًا لجماعات مسلّحة خارج سلطة الدولة كي تنتهز الفرصة وتُعكّر الأجواء. ومع ذلك، فإن هذه القضية لا ترفع ضغط الدم لدى السياسيين في بغداد. فلم يتوقع أيٌّ من محاورينا العرب أن يخرج الصراع بين العرب والكرد عن السيطرة ليؤدي إلى حرب أهلية، لكن من المتوقع أن تبقى هذه القضية حاضرة لسنوات عدة دون الوصول إلى حل نهائي لها. هذا الملل الظاهر ربما يعكس ثقة بأن الوقت يقف إلى جانب بغداد في هذا الصراع، إذ يستمر الموقف الكردي بالضعف بفعل سياسات الحكومة المركزية في تقليصه وتحجيمه، وأيضاً بسبب نمو قوة القوات المسلحة العراقية بشكل مؤثر.

وكما قال أحد ضباط الجيش الأمريكي:

«متى ما أنجز العراق صفقة شراء ١٤٠ دبابة أمريكية، فإن ملف كركوك سيُحسم.»

قبيل زيارتنا، سلّمت الأمم المتحدة تقريرها حول المناطق المتنازع عليها إلى أصحاب العلاقة الرئيسيين، بمن فيهم مجلس الرئاسة في بغداد ورئيس الوزراء وقيادات حكومة إقليم كردستان.

وبرغم أن هذا التقرير لم يُنشر حتى الآن في الصحافة، علمنا أن التقرير يتألف من ٥٢٠ صفحة (من دون ملخص تنفيذي)، ويحتوي على تفاصيل تاريخية وقانونية وتحليل ديمغرافي للإقليم، فضلاً عن خيارات متاحة للتسوية وأخرى لبناء الثقة. ومن المفترض أن تبدأ المحادثات على أساسه. ويبدو أن الأمم المتحدة كانت راغبة في تقديم توصيات للحل النهائي، لكنها- بعد ردود الفعل العربية والكردية على التقارير الأولية—اختارت تقديم وثيقة أكثر تحليلًا من كونها وثيقة توصيات. وقد أشار القادة الكرد إلى أن الوثيقة قُدّمت بشكل جيد، لذا اقترحوا—وبشكل سري—أن تبدأ مفاوضات جدية وفاعلة أكثر من أي وقت مضى، لكن ردّ فعل الجمهور بقي صامتًا. وبغياب دفع حقيقي من الولايات المتحدة—وهو ما يُفترض عدم وجوده—نفترض أن حل قضية المناطق المتنازع عليها سيظل مؤجَّلًا.

أما لجنة المادة ٢٣ في مجلس النواب—التي أُنشئت كجزء من تسوية تمرير قانون انتخابات مجالس المحافظات، والتي يُفترض أن تقدّم توصيات حول المشاركة في السلطة والمطالبات بالملكية وحدود محافظة كركوك (المعدّلة من قِبل نظام صدام)—فينظر إليها على نطاق واسع على أنها شكلية. فاللجنة نادرًا ما تجتمع، ولم تُزوَّد بالتمويل الكافي لممارسة دورها، ولا يُتوقع منها تقديم توصيات في أي وقت قريب. وقد فشلت اللجنة إلى حد كبير لأنها كانت مجرد آلية للعلاقات العامة لإظهار أن مجلس النواب يمارس دوره في مسألة كركوك من أجل تمرير الانتخابات المحلية. وليس من المستغرب أن بعض السياسيين العرب في بغداد أبدوا رضاهم عن هذه اللجنة، وشكوكهم تجاه ما يرونه تدخلاً من الأمم المتحدة والولايات المتحدة في الشؤون الداخلية العراقية، مشيرين إلى أن اللجنة الفرعية (لجنة ٢٣) هي السلطة المتحكمة في كركوك.

مركز الشيعـــــــــــــــــة

كانت إحدى تبعات نأي المالكي بنفسه عن الائتلاف العراقي الموحّد وابتعاده عن الخطاب الإسلامي هي تقلص حظوظ الأحزاب الشيعية المعتدلة في انتخابات المحافظات، والتي يفترض أنها أصوات ضائعة بالنسبة للمالكي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك وزير الداخلية جواد البولاني (من الحزب الدستوري)، وعلي الدباغ الناطق باسم الحكومة العراقية وعضو حزب الدعوة السابق، ورئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري. وعلى الرغم من أن هذه الأحزاب حصلت على عدد قليل من مقاعد مجالس المحافظات، فإن مستقبلها كان يبدو أكثر إشراقًا سابقًا مما هو عليه الآن.

وقد أشار أحد أعضاء حزب الجعفري بشيء من المرارة قائلاً:

«إن المالكي أدرك أن رسالة الجعفري أكثر وطنية، لذلك استحوذ عليها واستخدمها لنفسه، وهذا يفسر حجم النصر الكاسح الذي حققه المالكي.»

وبسبب سخطهم من استحواذ المالكي على خطاب الجعفري، حاولت مجموعة الجعفري ومجاميع سياسية شيعية أخرى اللحاق بقوة المالكي المتصاعدة. وكما عبّر أحد السُّنة القوميين—مُعارض للمالكي—مازحًا:

«غادر الجعفري من الباب الجانبي، وعاد من النافذة.»

علاوي والأحزاب العلمانية خارج الحكومة

إن مجموعة الأحزاب العلمانية الخارجة عن الحكومة، والتي اصطفت إلى جانب القائمة العراقية بقيادة إياد علاوي في انتخابات كانون الأول ٢٠٠٥، قد انهارت جميعها تقريبًا. ففي الانتخابات المحلية، ضمّت القائمة العراقية

فقط حزب الوفاق بزعامة علاوي وبعض المجاميع القبلية الصغيرة الأخرى.

أما أعضاء العراقية السابقون—مثل الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الوطني—فقد انضووا حول أنفسهم أو شكّلوا تحالفات جديدة لم تنجح إلى حد كبير في الحصول على مقاعد. (تمكنت العراقية من الفوز بـ٤,٩٪ من مجموع المقاعد على المستوى الوطني).

ورغم أنها نتيجة جيدة، فإن العديد من التوقعات قبل الانتخابات أشارت إلى أن المناهضين للطائفية يفضّلون علاوي، باعتباره علمانيًا على نهج أتاتورك ومناهضًا للتيارات الدينية، إضافة إلى كونه تكنوقراطياً. وكما هو الحال مع الأحزاب الشيعية المعتدلة، يبدو أن المالكي سحب ناخبين من الجمهور الذي كان من المفترض أن يصوّت للقائمة العراقية.

ومع ذلك، ما يزال علاوي شخصية مهمة في بناء الائتلافات داخل مجلس النواب، كونه أحد البدائل المطروحة لمنصب رئيس الوزراء.

الصدريون

ما يزال الصدريون يمثلون حالة غامضة. لكن بعض النقاط لا لبس فيها: فقد تقيّدت حركة الصدريين بشكل كبير بعد الحملة على جيش المهدي والعمليات العراقية-الأمريكية في جنوب العراق عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، حصلوا على نسبة معقولة في الانتخابات المحلية (٥,٩٪ من المقاعد على المستوى الوطني)، رغم أن هذه النتيجة أقل بكثير من التوقعات منذ أن كانوا في أوج قوتهم في أواخر ٢٠٠٦. يبدو أن المالكي منفتح تجاههم، وذلك لإبقاء أكبر عدد ممكن من الخيارات السياسية مفتوحة. ومنذ زيارة الصدر إلى تركيا، شرع الصدريون في إعادة هيكلة مؤسساتهم التنظيمية، وترد في

بغداد أنباء عن احتمال عودة الصدر خلال الأشهر القليلة المقبلة.

الوضع الأمني

إن التصاعد الأخير في موجة العنف—لاسيما الهجمات بالمفخخات—واضح أنه يشغل بال القادة العراقيين، وقد أثار القلق من اضطراب الوضع الأمني ليصبح مغايرًا لما كان عليه منذ نحو عام. وقد اعتبر جميع محاورينا المطلعين على الوضع الأمني أن هذا التصعيد ينذر بمرحلة أسوأ، أو حتى بانهيار الحكومة، أو العودة إلى الحرب الأهلية التي شهدها البلد عام ٢٠٠٦. ويعتقد الكثير منهم أن القوى المعادية للولايات المتحدة ستستغل الفراغ الناجم عن انسحاب القوات الأمريكية من المدن نهاية حزيران ٢٠٠٩ لترجيح الكفة السياسية لصالحهم.

وتوجد تفسيرات كثيرة وراء هذا التصعيد. فطيف واسع من السُّنة يتهمون إيران بالوقوف خلف هذه الهجمات، اعتقادًا منهم بأن إيران تريد تخويف المالكي وجعله يشعر بالضعف، ودفعه للعودة إلى الائتلاف العراقي الموحد، وبالتالي تمكين طهران من استخدام الفيتو في أعلى مستويات الحكومة. أمّا الجميع—بما في ذلك القوات الأمريكية—فيعزون العنف إلى أعمال فلول تنظيم القاعدة والبعثيين باعتبارهم خلايا متمردة. وقد أضاف بعض السياسيين الشيعة أسبابًا أخرى، مع تركيز خاص على دور البعثيين.

وقد تحدث السياسيون عن جماعة جديدة تُعرف باسم «جيش رجال الطريقة النقشبندية» أو النقشبندية اختصارًا. وكما دعمت بعض مجموعات البعثيين تنظيم القاعدة في قتل المدنيين، فإن هذه الجماعة—المرتبطة اسمًا بالطريقة الصوفية—تدّعي صلتها بنائب رئيس الجمهورية الأسبق عزة الدوري، الذي

كان صوفيًا (قادريًا وليس نقشبنديًا). والمنطقة التي تبقى آمنة نسبيًا للمسلحين هي سلسلة جبال حمرين شمال غرب الموصل، وهي منطقة مختلطة السكان بين العرب والكرد. وقد أدّى التوتر بين الجيش العراقي والبشمركة في هذه المناطق إلى عجز الطرفين عن تأمينها بالكامل، مما جعلها مرتعًا للمتشددين.

هناك تقارير تشير إلى خلافات بين العراقيين حول تقييم الوضع الأمني، إضافة إلى نقاشات مع الولايات المتحدة بشأن أهمية «أبناء العراق» (الصحوات)، وما إذا كان تدهور الوضع الأمني مرتبطًا بفشل الحكومة العراقية في تولي المسؤولية الكاملة عن تجهيز ودعم هذه المجاميع. وبالتأكيد، يرى بعض الزعماء العراقيين أن «البعثيين» و«الإرهابيين» يقفون وراء التصعيد، وبعض مجموعات الصحوات—ضمن حدود بسيطة—قد أُدرجت ضمن هذه الفئة. ومع ذلك، فإن قضية عقود أبناء العراق تُعد اهتمامًا أمريكيًا ومسؤولية أمريكية، وليست موضوعًا جديًا للنقاش على مستوى القيادات العليا في البلد. وقد صرّح المسؤول المكلّف من قبل رئيس الوزراء بأن الحكومة ستكمل دفع مستحقات متعاقدي الصحوات نهاية أيار.

كل السياسات محطات عابرة: تجربة معهد السلام الأمريكي في ديالى

بينما بقي التقسيم الطائفي بين الشيعة والسنة والتوتر العرقي بين العرب والكرد محورًا للمناورات السياسية العراقية، فإن الأبعاد الأخرى لا تقل أهمية. وقد أُتيحت لنا فرصة نادرة لرؤية ملف العلاقة بين المحافظات والحكومة المركزية عن كثب. وبدعوة من فريق إعادة الإعمار الأمريكي المحلي (PRT) لوضع «رؤية» للسنوات الأربع القادمة، قضينا يومين نعمل بالتعاون بين معهد السلام الأمريكي وفريق من المدربين العراقيين لمساعدتهم في إعداد

قائمة بالمشاكل والأهداف ذات الأولوية، وتبويبها في برنامج حاسوبي. والنتيجة كانت «إعلان ديالى» المنشور على الإنترنت.

ديالى—على غرار نينوى - تشهد نزاعات أديرت سابقًا بهيمنة شيعية على مجلس محافظتها ومحافظها. وقد أفرزت انتخابات مجلس المحافظة في كانون الثاني تحالفًا تقوده التوافق (الحزب الإسلامي وأحزاب سنية محلية) إضافة إلى التحالف الكردستاني والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي. وهذا الائتلاف لا يضم ائتلاف المالكي، حيث التحق ممثله الوحيد بصفوف المعارضة المكوّنة من العراقية والمشروع الوطني. واستمرت القوات الأمريكية والعراقية بمحاربة تنظيم القاعدة في المحافظة، بينما يشكل جيش المهدي مشكلة في مناطق أخرى. ووقع الاشتباك بين البشمركة والجيش العراقي في خانقين. واستمرت الشرطة العراقية في اعتقال أعضاء الحزب الإسلامي والصحوات، وواجه ثلاثة أعضاء من مجلس المحافظة أوامر اعتقال مع وقف التنفيذ. وبعد أسبوع من مغادرتنا، اعتُقل زعيم قائمة التوافق في مجلس المحافظة. كما أن منظمة مجاهدي خلق (MEK)-المتمركزة في معسكر أشرف—تشكل نقطة خلاف بين الأحزاب في بغداد.

ولوحظ أن الصراعات الوطنية تتلاشى عندما يجتمع مجلس المحافظة لمناقشة المشاكل الأساسية. وكان الاستثناء حين طلب رئيس المجلس من الأعضاء الاحتجاج لعدم المصادقة على «عملية بشائر الخير الثانية» لعدم معرفتهم بتفاصيلها، وهي عملية يقودها الجيش العراقي. ومع ذلك، حظيت العملية بتأييد بالإجماع، إذ إن أعضاء المجلس يهتمون بأن يكون المجلس هيئة فاعلة تتجاوز الانقسامات الطائفية والإثنية، ولا يرغبون بالانخراط في أجندات قادتهم في بغداد. بل كان من الصعب معرفة انتماءاتهم الحزبية أو الطائفية من طريقة حديثهم، إذ لم تُستخدم كلمات مثل «سنة»، «شيعة»، أو «كرد»، ولم يكن هناك ذكر للصراع بين البشمركة والجيش.

تركزت اهتمامات أعضاء مجلس المحافظة على تقديم الخدمات، مدركين أن المجلس السابق لم يتمكن من ذلك (إذ أعيدت ٢٠٠ مليون دولار من ميزانيتهم الاستثمارية إلى بغداد لعدم إنفاقها). ويبدو أنهم عازمون على التعاون مع الوزارات لضمان توفر الموارد لتحسين التعليم والتنمية الاقتصادية وعودة المهجرين وأولويات أخرى.